

الجرح والتعديل

أهداف الدرس

- 1- أن أتعرف مفهوم الجرح والتعديل.
- 2- أن أدرك أهمية معرفة الجرح والتعديل، ومن له أهلية ذلك.
- 3- أن أميز بين مراتب الجرح والتعديل.
- 4- أن أجتنب الوقوع في أعراض الناس، وأقدر العلماء وأحفظ حقوقهم.

تمهيد

من مباحث علم مصطلح الحديث معرفة أحوال الرجال جرحاً وتعديلاً؛ ولأهميته عني العلماء به، وميزوا بين أسبابه، وأوصافه، ومراتبه، وعبروا عن كل مرتبة بما يلائمها من النعوت والأوصاف، لما لها من أثر في رد الحديث وقبوله، فما هي مراتب الجرح؟ وما هي مراتب التعديل؟ وكيف يمكن التمييز بينها؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله-:

وَمَرَاتِبُ الْجَرَحِ: وَأَسْوَأُهَا الْوَصْفُ بِأَفْعَلٍ، كَأَكْذَبِ النَّاسِ، ثُمَّ دَجَّالٌ، أَوْ وَضَّاعٌ، أَوْ كَذَّابٌ. وَأَسْهَلُهَا: لَيِّنٌ، أَوْ سَيِّئُ الْحِفْظِ، أَوْ فِيهِ مَقَالٌ.

وَمَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ: وَأَرْفَعُهَا الْوَصْفُ بِأَفْعَلٍ: كَأَوْثَقِ النَّاسِ، ثُمَّ مَا تَأَكَّدَ بِصِفَةٍ أَوْ صِفَتَيْنِ، كَثِقَةٍ ثِقَةٍ، أَوْ ثِقَّةً حَافِظًا. وَأَدْنَاهَا مَا أَشْعَرَ بِالْقُرْبِ مِنْ أَسْهَلِ التَّجْرِيحِ، كَذ: شَيْخٌ. وَتَقَبُّلُ التَّزْكِيَةِ مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهَا، وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ، عَلَى الْأَصَحِّ.

وَالْجَرَحُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ إِنْ صَدَرَ مُبَيَّنًّا مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهِ، فَإِنْ خَلَا عَنِ التَّعْدِيلِ: قُبِلَ مُخْمَلًا، عَلَى الْمُخْتَارِ.

الفهم

الشرح:

أفعل: الدال على المبالغة وفق أسلوب المحدثين، وتتفاوت مراتب المبالغة باختلاف الوصف.

فيه مقال: أي تكلم فيه، لأن من تكلم فيه في الجملة ليس كمن لم يتكلم فيه أصلاً.
وأدناها: أقل مراتب التعديل.

استخلاص المضامين:

- 1- أستخلص من المتن متى يقدم الجرح على التعديل.
- 2- أبين أقل عدد تقبل منه التزكية.

التحليل

أولاً: الجرح

1- تعريف الجرح

أ- الجرح لغة: مصدر «جرح» وأصله يدل على معنيين، أحدهما: الكسب، والثاني: شق الجلد. واستعير في الأمور المعنوية للدلالة على ما يؤثر في الخلق والدين. ومن الأول قولهم «اجترح» إذا عمل وكسب. قال الله عز وجل: ﴿أَمْ رَحِيبُ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [الباقية: 20]
[مقاييس اللغة، ابن فارس، 77/2].

ب- اصطلاحاً: وصف الراوي بما يقتضي رد روايته.

2- مراتب الجرح

وللجرح مراتب:

أ- أسوأها الوصف بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير: بأفعل، كأكذب الناس، وكذا قولهم: إليه المنتهى في الوضع، أو ركن الكذب، ونحو ذلك.

ب- ثم: دجال، أو وضاع، أو كذاب؛ لأنها وإن كان فيها نوع مبالغة، لكنها دون التي قبلها. وأسهل الألفاظ الدالة على الجرح قولهم: «فلان لين»، أو «سيئ الحفظ»، أو: «فيه أدنى مقال».

ج- وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تخفى. فقولهم: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط، أو منكر الحديث، أشد من قولهم: ضعيف، أو ليس بالقوي، أو فيه مقال.

ثانياً: التعديل

1- تعريفه

أ- **التعديل لغة:** أصله يدل على معنيين متضادين: أحدهما يدل على استواء، والآخر يدل على اعوجاج. والمقصود هنا المعنى الأول، ومنه العدل: المرضي المستوي الطريقة.
[مقاييس اللغة، ابن فارس، 4/439].

ب- **التعديل اصطلاحاً:** وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته.

2- مراتب التعديل

من المهم أيضاً معرفة مراتب التعديل:

- **أرفعها: الوصف** أيضاً بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك: التعبير بأفعل، كـ «أوثق الناس»، أو «أثبت الناس»، أو «إليه المنتهى في الثبوت».
- **ثم ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التعديل**، أو وصفين: كـ «ثقة ثقة»، أو «ثبت ثبت»، أو «ثقة حافظ»، أو «عدل ضابط»، أو نحو ذلك.
- **وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح:** كـ «شيخ»، و«يروى حديثه»، و«يعتبر به»، و«نحو ذلك». وبين ذلك مراتب لا تخفى.

ثالثاً: أحكام الجرح والتعديل

وهذه أحكام تتعلق بذلك، ذكرتها هنا لتكملة الفائدة، فأقول:

تقبل التزكية من عارف بأسبابها، لا من غير عارف؛ لئلا يزكي بمجرد ما ظهر له ابتداءً، من غير ممارسة واختبار، ولو كانت التزكية صادرة من مزك واحد، على الأصح، خلافاً لمن شرط أنها لا تقبل إلا من اثنين؛ إلحاقاً لها بالشهادة، في الأصح، أيضاً.

والفرق بينهما: أن التزكية تنزل منزلة الحكم؛ فلا يشترط فيها العدد، والشهادة تقع من الشاهد عند الحاكم؛ فافتراقاً.

ولو قيل: يفصل بين ما إذا كانت التزكية في الراوي مستندة من المزكي إلى اجتهاده، أو إلى النقل عن غيره لكان متجهاً؛ لأنه إن كان الأول، فلا يشترط العدد أصلاً؛ لأنه حينئذ يكون بمنزلة

الحاكم، وإن كان الثاني، فيجري فيه الخلاف. وتبين أنه أيضا، لا يشترط العدد؛ لأن أصل النقل لا يشترط فيه العدد؛ فكذا ما تفرع عنه. والله سبحانه وتعالى أعلم.

رابعاً: هل كل جرح أو تعديل يقبل؟

وينبغي أن لا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ؛ فلا يقبل جرح من أفرط فيه؛ فجرح بما لا يقتضي رد حديث المحدث، كما لا تقبل تزكية من أخذ بمجرد الظاهر؛ فأطلق التزكية.

وقال الذهبي -وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال-: «لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة». ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه.

وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل؛ فإنه إن عدل بغير تثبت كان كالمثبت حكماً ليس بثابت، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب، وإن جرح بغير تحرز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً. والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد، وكلام المتقدمين سالم من هذا، غالباً، وتارة من المخالفة في العقائد، وهو موجود كثيراً، قديماً وحديثاً، ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك.

خامساً: متى يقدم الجرح على التعديل؟

الجرح مقدم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكن محله إن صدر مبيناً من عارف بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً. فإن خلا المجروح عن التعديل قبل الجرح فيه مجملاً غير مبين السبب -وهو ما يعرف بالجرح المبهم- إذا صدر من عارف على المختار؛ لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله، ومال ابن الصلاح في مثل هذا إلى التوقف فيه.

أهتدي وأقتدي

قال سعيد بن منصور -رحمه الله-: «رأيت مالكا يطوف وخلفه سفيان الثوري يتعلم منه كما يتعلم الصبي من معلمه، كلما فعل مالك شيئاً فعله سفيان يقتدي به. وقال ابن عيينة: «ما نحن ومالك؟ إنما كنا نتبع آثار مالك، فإن أخذ عن الشيخ أخذنا عنه».

[ترتيب المدراك، 16/168]

التقويم

- 1- أرتب مراتب الجرح التالية: «أكذب الناس» «ضعيف» «متروك».
- 2- أصنف مراتب التعديل في خطاطة.
- 3- أبين متى يقدم الجرح على التعديل.
- 4- أستخلص بعض ضوابط الجرح والتعديل.

الاستثمار

قال ابن الصلاح -رحمه الله-: «التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول: «لم يفعل كذا»، «لم يرتكب كذا»، «فعل كذا وكذا» فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه، وذلك شاق جدا. وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسرا مبين السبب؛ لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه، لينظر فيه أهو جرح أم لا؟». [مقدمة ابن الصلاح، ابن الصلاح، ص 106]

- 1- أناقش مضمون النص في ضوء ما درسته.
- 2- أبين لم اشترط في «الجرح» أن يكون مفسرا.
- 3- أستخلص من النص ما يدل على حفظ أعراض الناس واحتياط علماء الحديث في صيانتها.

الإعداد القبلي

أحفظ متن الدرس القادم، وأنجز الآتي:

- 1- أبحث عن فائدة معرفة الكنى والأسماء.
- 2- أذكر أمثلة لمن اشتهر بكنيته أكثر من اشتهاره باسمه.